معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 18/ العدد 1 (جوان 2023): ص.ص: 1005-1023

الزراعة الأسرية ودورها في تحسين مستوى معيشة الأسرة الريفية:

بناءً على بيانات المسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات/الجزائر

Family farming and its role in improving the standard of living of rural families:

Based on the data of the Fourth Multiple Indicator Cluster Survey / Algeria

د. عزالدين صابري[1] * د. هجيرة العربي شريف[2]

[1]جامعة الجزائر 2، مخبر الدين والمجتمع، الجزائر، azzeddine.sabri@univ-alger2.dz

[2]جامعة بومرداس، الجزائر، larbihadjira@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2022/08/19؛ تاريخ القبول: 2023/02/18؛ تاريخ النشر: 2023/06/05

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على أهمية الزراعة الأسرية في تنمية الأسرة الريفية باعتبارها النمط الشائع في كل دول العالم ومدى مساهمتها في تحسين أوضاعها المعيشية، بالاعتماد على قاعدة بيانات المسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات (MICS 4)، حيث نسعى إلى إبراز تأثير أهم العوامل الديمغرافية والسوسيو مهنية والجغرافية لأفراد العينة على وضعهم المعيشي.

بينت النتائج أن 72% من أفراد العينة الذين يعملون في المجال الزراعي يمارسون نشاط الزراعة الأسرية، كما أن 76.5% من أفراد العينة وضعهم المعيشي "فقير جدا" وتتركز هذه النسبة حسب الجنس بصفة أكثر لدى الإناث وحسب السن لدى فئة المسنين والشباب. أما حسب الوضع السوسيو مهني فتتركز لدى الفئة الذين يمارسون نشاط الزراعة الأسرية كمساعدين لأسرهم وتتراجع لدى أفراد العينة الذين يمارسون الزراعة

* المؤلف المرسل.

الأسرية كنشاط خاص، أما حسب فضاءات البرمجة الإقليمية فتتركز هذه النسبة في منطقة الهضاب العليا وسط وغرب.

كلمات مفتاحية: الزراعة الأسرية؛ الأسرة الريفية؛ المستوى المعيشي؛ الوضع السوسيو مهني؛ فضاءات البرمجة الإقليمية.

Abstract:

This article aims to shed light on the importance of family farming in the development of the rural family as it is a common pattern in all countries of the world and the extent of its contribution to improving their living conditions, based on the Multiple Indicator Cluster Fourth Survey (MICS 4) database, where we seek to highlight the impact of the most important demographic, socio-professional and geographic factors of the sample members on their living situation.

The results showed that 72% of the sample members who work in the agricultural field practice the activity of family farming, also, 76.5% of the sample members have a "very poor" living situation, and this percentage is concentrated according to gender more among females and according to age among the elderly and young people, as for the socio-professional situation, it is concentrated in the category who practice family farming activity as helpers to their families, and it declines among the sample members who practice family farming as a private activity. As for the regional programming spaces, this percentage is concentrated in the high plateaus, central and western.

Keywords: Family farming; Rural family; Living standard; Socio-occupational status; Regional programming spaces.

المقدمة:

يعتبر الأمن الغذائي محور أساسي من محاور التنمية المستدامة على غرار الأمن الطاقوي والأمن الصحي، ويتطلب تحقيقه عدد من الإمكانيات التي تكون القاعدة والبيئة المناسبة وهذا من خلال تسطير سياسات زراعية متلائمة مع الإمكانيات المتاحة، من مساحات زراعية والقوى العاملة ورؤوس الأموال والتغيرات المناخية والإمكانيات

التكنولوجية، وتشير تقارير منظمة الأغذية والزراعة الدولية إلى أن الأمن الغذائي يمكن أن يتحقق من خلال تطوير نشاط الزراعة الأسرية التي تتمثل قواها العاملة في أفراد الأسرة الذين يمثلون جزءا كبيرا من القوى العاملة في القطاع الزراعي ويلعبون دورا كبيرا وأساسيا في الإنتاج الزراعي في العديد من الدول، والزراعة الأسرية من الأشكال الزراعية الأكثر انتشارا في العالم سواء في الدول النامية أو المتقدمة على حد سواء.

وتمثل الزراعة الأسرية النشاط الأساسي لكسب العيش لسكان الأرياف فيعتمدون عليها لتلبية حاجياتهم الغذائية وكذلك كمصدر أساسي أو ثانوي للدخل، وهذا ما يعني أن المستوى المعيشي للأسرة الريفية قد يتحدد بمستوى الدخل المحقق من نشاط الأسرة الزراعي.

بناءً على ما سبق نتساءل عن **مدى تأثير الزراعة الأسرية في تحسين مستوى معيشة الأسرة الريفية في الجزائر؟**، وللإجابة عن التساؤل وضعنا الفرضيات التالية للاقتراب من الموضوع وتحليله، حيث يقوم هذا البحث على ثلاث فرضيات أساسية هي:

الفرضية الأولى: يختلف المستوى المعيشي للأسرة الريفية التي يمارس أفرادها النشاط الزراعي حسب سنهم وجنسهم.

الفرضية الثانية: يختلف المستوى المعيشي للأسرة الريفية التي يمارس أفرادها النشاط الزراعي حسب الفئات السوسيو مهنية في القطاع الزراعي.

الفرضية الثالثة: يختلف المستوى المعيشي للأسرة الريفية التي يمارس أفرادها النشاط الزراعي حسب فضاءات البرمجة الإقليمية.

وقد اعتمدنا على مفهوم الإجرائي للزراعة الأسرية كمتغير مستقل (سبب) والذي نقصد به: ممارسة أفراد الأسر الريفية البالغين من العمر 15 فما فوق، والذين يقيمون بالمناطق الريفية ويمارسون أحد أنشطة الزراعة الأسرية والذين يمارسونها في النطاق الخاص والتي تعتمد بصفة غالبة على اليد العاملة غير مدفوعة الأجر من أعضاء الأسرة، بما في ذلك الرجال والنساء، والمشاركين في المسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات (MICS 4). أما المفهوم الإجرائي للمستوى المعيشي الذي يعتبر متغير الدراسة التابع (نتيجة) والذي نقصد به: مؤشر الثروة بفئاته الخماسية "فقير جدا، فقير، متوسط، غني، غني جدا" وهو مؤشر تركيبي للبنك الدولي الخاص بالتصنيف العالمي للرفاه، ويرتكز على

مدى امتلاك الأسرة لقائمة لأهم التسهيلات المنزلية لتسهيل متطلبات الحياة اليومية بالإضافة إلى حساب مؤشر كثافة المسكن.

ويهدف البحث أساسا إلى تسليط الضوء على أهمية النشاط الزراعي خاصة الزراعة الأسرية في تنمية الأسرة الريفية باعتبارها النمط الشائع في كل دول العالم، ومدى مساهمتها في تحسين أوضاعها المعيشية. وانطلاقا من هذا الهدف وللإجابة على الأسئلة التي تثيرها مشكلة بحثنا تم ضبط المنهج العلمي بتبني المنهج الكمي الإحصائي، ولمعالجة بيانات التي يرتكز عليها المقال والمتمثلة في البيانات الخامة للمسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات/الجزائر ولتحليلها استخدمنا برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) النسخة (22).

1. الإطار النظري:

1.1 الزراعة الأسرية:

" تعرف المزرعة الأسرية بأنها حيازة زراعية تديرها وتشغلها الأسرة، حيث يتم توفير العمالة الزراعية إلى حد كبير من قبل تلك الأسرة. تعتبر الزراعة الأسرية الشكل السائد للزراعة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء .يوجد في العالم أكثر من 500 مليون مزرعة أسرية. الغذاء الذي نستهلكه اليوم ينتج بواسطة مليار ونصف من صغار المزارعين، وهذا يعطي فكرة عن أهمية الحيازات الزراعية الصغرى في العالم. "[1] ووفقا لتعريف منظمة الأغذية والزراعة العالمية، تسمح الزراعة الأسرية أو العائلية بتنظيم مختلف أنواع الإنتاج الزراعي والغابي وصيد الأسماك و الإنتاج الرعوي وتربية الأحياء المائية، وبصفة عامة تأخذ الزراعة الأسرية خصوصيتها من ثلاث أبعاد مهمة هي:

- **البعد الاجتماعي:** من خلال ربط مكانة المورد البشري الأسري مع تعدد العلاقات بأهداف واستراتيجيات تربط في نفس الوقت الانشغالات الفردية والجماعية، بشكل تضامني قبل كل شيء وتنويع نشاطاتها.

(1) الأمم المتحدة، الفاو: الزراعة الأسرية تطعم العالم وقادرة على تحقيق التنمية الشاملة، على الرابط: https://news.un.org/ar/interview/2020/12/1067712، تاريخ الإطلاع 2022/08/17 على الساعة 18 و50د.

- **البعد الاقتصادي:** يدمج ويربط تشكيلة متنوعة من الأنشطة مع مجموعة أهداف ذات أولوية (استهلاك، تخزين، تسويق) مع انشغال تقليص الخطر.
- **البعد التقني:** يستند على الرغبة في الحفاظ على مورد الأرض وتحسينه الذي يرتبط كذلك مع انشغال التجديد التقني والاقتصادي (عصرنة) استجابة لمفهوم التحديات الحاضرة والمستقبلية.

وتحافظ الزراعة الأسرية على المنتوجات الغذائية التقليدية حيث يعتمد المزارعون الأسريون عادة على الأساليب الزراعية التقليدية كالزراعة العضوية، وبالتالي تسهم في توازن الوجبة الغذائية وتحمي التنوع البيولوجي في العالم وتعزز استخدام الموارد الطبيعية على نحو مستدام في آن معا.

وبهدف تطوير السياسات والاستثمارات العامة لدعم الزراعة الأسرية، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الفترة من 2019 إلى 2028 ليكون عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية وليكون بمثابة إطار عمل للبلدان. وتتمحور الركائز أو الدعائم الأساسية لعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية حول سبع نقاط أساسية[1]:

أولا، تعزيز الإنتاجية واستدامة الزراعة الأسرية من أجل نظم زراعية مقاومة لتغيرات المناخ.

ثانيا، تقوية الأبعاد المتعددة للزراعة الأسرية لتشجيع الابتكارات وللمساهمة في التنمية الإقليمية والنظم الغذائية التي تصون التنوع البيولوجي والبيئة.

ثالثا، دعم الشباب وضمان استدامة الزراعة الأسرية عبر الأجيال.

رابعا، تعزيز المساواة بين الجنسين، من خلال تعزيز الدور القيادي للمرأة في المجتمعات الريفية.

خامسا، تعزيز منظمات المزارعين الأسريين وقدراتهم على توليد المعرفة وتمتين المزارعين وتقديم خدمات شاملة في سلسلة الحضر الريفية.

1() نفس المرجع.

سادسا، تحسين الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والقدرة على الصمود ورفاه المزارعين الأسريين والأسر والمجتمعات الريفية.

سابعا، تطوير بيئة سياسية تمكينية لتعزيز الزراعة الأسرية.

2.1 أوضاع الزراعة الأسرية في المنطقة العربية:

تشير منظمة الأغذية والزراعة إلى أنه يعيش حوالي 15% إلى 65% من سكان الدول العربية في المناطق الريفية ويعملون بها، وتوفر الزراعة الأسرية صغيرة النطاق ما نسبته 80% من المحاصيل المعمرة والثروة الحيوانية، وتقوم الأسر باستغلال حوالي75% إلى 85% من حيازات الأراضي الزراعية[1] .

وحسب الحوار الإقليمي الحوار الإقليمي حول الزراعة الأسرية بتونس في 21-22 نوفمبر 2013 ، يتميز المزارعون في الدول العربية بالحيازات الصغيرة حيث يبلغ متوسط حجم المزرعة الأسرية في المنطقة 2 هكتار ويتناقص حجم هذه الحيازات مع زيادة النمو السكاني وتجزئة هذه الأراضي بالميراث، كما تسيطر الزراعة الأسرية على 25% فقط من الأراضي الصالحة للزراعة، بينما تستحوذ الزراعة التي تتولاها الشركات على 75%"[2]. وتعاني الدول العربية من إهمال الزراعة الأسرية وتركيزهم على الزراعة واسعة النطاق، حيث يواجه المزارعون الأسريون تحديات موارد التمويل والاستثمار والحصول على ملكية الأراضي مما يؤثر سلبا على برامج التنمية الريفية، ويعاني المزارعون الأسريون من مجموعة مشاكل منها نقص التسويق، وعدم فاعلية البرامج التدريبية، وتغير المناخ، وتعدد منظمات المنتجين الضعيفة التي تخضع بشكل كبير للحكومة مما يقيد استقلاليتها وقدرتها على دعم المزارعين الأسريين.

3.1 وضع الزراعة الأسرية في الجزائر:

في الجزائر، "تهيمن الزراعة الأسرية الصغيرة على النشاط الزراعي، حيث هناك أكثر من 70٪ من المزارع ذات توجه استراتيجي للإنتاج النباتي أو الحيواني، لها طابع أسري.

(1) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، دراسة حول الزراعة الأسرية الصغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال إفريقيا، القاهرة، 2018، ص xi.

(2) منظمة الأغذية والزراعة، نحو تعزيز المزارع الأسرية، روما، 2015.

بحيث تضمن الزراعة الأسرية الأمن الغذائي المحلي للسكان في المناطق الريفية، الذين غالبا ما يعيشون على النشاط الزراعي، ولكن مع إنتاجية ضعيفة نسبيا"[1]. وخلال الحوار الإقليمي حول الزراعة الأسرية بتونس تم عرض خطة الجزائر للزراعة وإحياء الريف وبرامج التأمين لحماية المزارعين من اثر الصدمات الطبيعية، بالإضافة إلى ذلك توفر تمويلا للمزارعين الأسريين بدون فوائد. "وفي إطار تحقيق الهدف رقم 01 من أهداف الألفية من أجل التنمية (القضاء على الفقر والجوع) فقد قامت الجزائر بتقديم تدعيم على شكل إعانات غير مباشرة للأفراد أو الأسر منها إعانات للزراعة والمواد واسعة الاستهلاك" [2]. كما قامت بتسطير مجموعة إجراءات مست مختلف الأنشطة الزراعية والريفية وحماية الموارد الطبيعية وتتمثل في مشروع التنمية الريفية الجوارية المتكاملة وتطبيق الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة .

2. منهجية الدراسة وأدوات التحليل:

1.2 منهج الدراسة:

انطلاقا من هدف هذا المقال، تم ضبط المنهج العلمي بتبني المنهج الكمي الإحصائي حيث وظفناه في استخراج البيانات من المسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات (MICS 4/Algérie 2012)، ملف SPSS، وترتيبها وتبويبها في جداول بسيطة ومركبة ثم تحليلها وتفسيرها ومنه التمكن من اختبار فرضيات البحث والإجابة على تساؤلاته.

2.2 الأساليب الإحصائية:

قمنا بتصنيف الجداول الإحصائية إلى بسيطة تبين النسب المئوية والتكرارات لتوضيح خصائص العينة وأخرى مزدوجة توضح العلاقات بين متغيرات الدراسة لاختبار فرضيات البحث. كما استخدمنا في عملية التحليل الإحصائي مجموعة من الأساليب والأدوات تتمثل في **أساليب الإحصاء الوصفي** بهدف تلخيص البيانات بصورة جداول تكرارية، وبهدف اختبار صحة فرضيات البحث استخدمنا **أساليب الإحصاء الاستدلالي**

(1) Forum des Chefs d'Entreprises, étude sur la sécurité alimentaire, synthèse, 2016, p 12.

(2) Le Gouvernement algérien, Algérie, objectifs du millénaire pour le développement, rapport nationale 2000-2015, Algérie, 2016, p26.

اللابرامتري ونتائج الاختبار الإحصائي (الكاي تربيع χ^2) ، عند مستوى الدلالة 5%، بناء على الفرضيات الإحصائية التالية: الفرضية الصفرية (H0) على عدم وجود علاقة بين المتغير التابع وأحد المتغيرات المستقلة أما الفرضية البديلة (H1) فتنص على وجود علاقة، حيث يتم رفض الفرضية الصفرية في حالة الاحتمال أقل من 0.05.

3.2. عينة الدراسة

بسبب عدم توفر بيانات خاصة بوحدة الدراسة والمتمثلة في طبيعة المهنة الممارسة (الزراعة) من طرف أفراد الأسرة ضمن بيانات المسح العنقودي السادس عالميا الخامس في الجزائر والذي تم تقديم نتائجه لأول مرة بتاريخ 23 ديسمبر 2020.[1] قمنا باستعمال قاعدة بيانات المسح العنقودي الرابع لتوفر هذه البيانات بهدف استخراج توزيع أفراد عينة بحثنا من خلال بعد الممارسة للزراعة الأسرية حيث اعتمدنا على التعريف الإجرائي للممارسة الزراعة الأسرية: الأفراد الذين يقيمون بالمناطق الريفية ويمارسون أحد أنشطة الزراعة، والمشاركين في المسح العنقودي الرابع المتعدد المؤشرات (MICS 4) ، ثم قمنا بتصفية قاعدة البيانات الخامة للمسح حيث تم تخصيص السؤال الثاني (AE4) لمعرفة وضع النشاط الاقتصادي الفردي، بالإضافة إلى البيانات المتوفرة في السؤال (HH6)الذي يحدد لنا منطقة الإقامة ريفية أو حضرية ، وتحصلنا على عينة حجمها 2729 فرد مقيم بمنطقة ريفية ويمارس نشاط الزراعة.

3. عرض النتائج:

1.3 تقديم بعض خصائص أفراد العينة الممارسين للزراعة الأسرية في الجزائر:

الجدول 1: توزيع أفراد العينة حسب بعض الخصائص الديمغرافية

بعض الخصائص الديمغرافية		التكرار النسبة (%)
الجنس	ذكر	2574 94.3

(1) Ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme Hospitalière, UNFPA, UNICEF, enquête par grappes à indicateurs multiples (MICS) 2019, Rapport des Résultats de l'Enquête, Algérie, 2020, P1.

	أنثى	155 5.7
	المجموع	2729 100
الفئات العمرية	35-15 سنة	1364 50
	59-36 سنة	1061 38.9
	60سنة فما فوق	304 11.1
	المجموع	2729 100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS وقاعدة بيانات MICS4

تبين أرقام الجدول (1) أن أفراد العينة يتوزعون حسب الجنس بنسبة 94.3% الذكور مقابل 5.7% إناث، كما يتوزعون حسب السن بنسبة 50% في الفئة العمرية الشابة (15-35 سنة) مقابل 38.9% الفئة العمرية (36-59 سنة و11.1% في الفئة العمرية (60 سنة فما فوق).

الجدول 2: توزيع أفراد العينة حسب الفئة السوسيو مهنية وفضاءات البرمجة الإقليمية

الفئات السوسيو مهنية وفضاءات البرمجة الإقليمية (EPT)		التكرار النسبة (%)
الفئة السوسيو مهنية	عامل	143 5.2
	مستقل (خاص)	1710 62.7
	أجير دائم	131 4.8
	أجير غير دائم	483 17.7
	متدرب	8 0.4
	مساعدة الأسرة	254 9.3
	المجموع	2729 100
فضاءات البرمجة	EPT 1 : الشمال- وسط	192 7

الإقليمية	EPT 2 : الشمال- الشرقي	210 7.7
	EPT 3: الشمال- الغربي	433 15.9
	EPT 4: الهضاب العليا- وسط	399 14.6
	EPT 5 : الهضاب العليا- شرق	295 10.8
	EPT 6 : الهضاب العليا- غرب	519 19
	EPT 7 : الجنوب	681 25
	المجموع	2729 100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS وقاعدة بيانات MICS4

توضح أرقام الجدول (2) أن أغلب أفراد العينة بنسبة 62.7% يمارسون النشاط الزراعي في النطاق الخاص و9.3% منهم يعملون في النشاط الزراعي كمساعدين لأسرهم وهذا يعني أن نسبة 72% من أفراد العينة يعملون في نشاط الزراعة الأسرية، ويقيم 25% من أفراد العينة في مناطق الجنوب و19% في الهضاب العليا –غرب و15.9% في الشمال الغربي، 14.6% في الهضاب العليا وسط.

2.3 عرض نتائج الفرضية(1):

الجدول 3: العلاقة بين مؤشر الثروة والفئات العمرية والجنس

المتغيرات المستقلة للفرضية 1 / مؤشر الثروة			فقير جدا	فقير	متوسط	غني	غنى جدا	المجموع
الفئات العمرية	15-35 سنة	ك	1064	220	57	15	8	1364
		%	78	16.1	4.2	1.1	0.6	100
	36-59 سنة	ك	785	169	75	28	4	1061

		%	74	15.9	7.1	2.6	0.4	100
	60 سنة فما فوق	ك	238	41	14	8	3	304
		%	78.3	13.5	4.6	2.6	1	100
	المجموع	ك	2087	430	146	51	15	2729
		%	76.5	15.8	5.3	1.9	05	100
	الكاي تربيع	الدلالة الإحصائية أقل من 5%						
الجنس	ذكر	ك	1959	405	145	50	15	2574
		%	76.1	15.7	5.6	1.9	0.6	100
	أنثى	ك	128	25	1	1	-	155
		%	82.6	16.1	0.6	0.6	-	100
	المجموع	ك	2087	430	146	51	15	2729
		%	76.5	15.8	5.3	1.9	0.5	100
	الكاي تربيع	الدلالة الإحصائية أقل من 5%						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS وقاعدة بيانات MICS4

تشير الأرقام في الجدول 3 إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الثروة والعوامل الديمغرافية، إذ أن أغلب أفراد العينة بنسبة 76.5% مستواهم المعيشي فقير جدا. وتتوزع هذه النسبة حسب الفئات العمرية بنسبة 78.3% عند الفئة 60 سنة فما فوق وبنسبة 78% لدى فئة الشباب (15-35 سنة)، وبنسبة 74% لدى الفئة (36-49) سنة، كما تتوزع حسب الجنس بنسبة 82.6% لدى الإناث ونسبة 76.1% لدى الذكور.

3.3. عرض نتائج الفرضية (2):

الجدول 4: العلاقة بين مؤشر الثروة والفئات السوسيو مهنية

مؤشر الثروة / المتغير المستقل للفرضية 2			فقير جدا	فقير	متوسط	غني	غنى جدا	المجموع
الفئات المهنية	عامل	ك	115	14	8	4	2	143
		%	80.4	9.8	5.6	2.8	1.4	100
	مستقل (خاص)	ك	1307	263	99	32	9	1710
		%	76.4	15.4	5.8	1.9	0.5	100

	أجير دائم	ك	81	31	10	8	1	131
		%	61.8	23.7	7.6	6.1	0.8	100
	أجير غير دائم	ك	359	91	26	5	2	483
		%	74.3	18.8	5.4	1	0.4	100
	متدرب	ك	5	3	-	-	-	8
		%	57.2	42.8	-	-	-	100
	مساعدة الأسرة	ك	220	28	3	2	1	254
		%	86.6	11	1.2	0.8	0.4	100
	المجموع	ك	2087	430	146	51	15	2729
		%	76.5	15.8	5.3	1.9	0.5	100
	الكاي تربيع	**الدلالة الإحصائية أقل من 5%**						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS وقاعدة بيانات MICS4

تشير نتائج الجدول 4، إلى أن 76.5% من أفراد العينة فقراء جدا، وتتوزع هذه النسبة حسب الفئات السوسيو مهنية في القطاع الزراعي بالنسبة لأفراد العينة الذين يمارسون نشاط الزراعة الأسرية بنسبة 86.6% لدى أفراد العينة الذين يعملون في مساعدة الأسرة ، ونسبة 76.4% بالنسبة لأفراد العينة الذين يزاولون النشاط الزراعي بصفة مستقلة (زراعة أسرية)، في حين تبلغ هذه النسبة 80.4% لدى أفراد العينة الذين يعملون في مجال الزراعة كعمال إلى 61.8% بالنسبة للذين يعملون بصفة أجير دائم. وتثبت نتائج الاختبار كاي تربيع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين.

4.3. عرض نتائج الفرضية (3):

الجدول 5: العلاقة بين مؤشر الثروة وفضاءات البرمجة الإقليمية

المتغير المستقل للفرضية 3 / مؤشر الثروة			فقير جدا	فقير	متوسط	غني	غنى جدا	المجموع
فضاءات البرمجة الإقليمية (EPT)	EPT 1 : الشمال-وسط	ك	102	49	25	8	8	192
		%	53.1	25.5	13	4.2	4.2	100
	EPT 2 : الشمال-الشرقي	ك	138	49	18	5	-	210
		%	65.7	23.3	8.6	2.4	-	100

	EPT 3: الشمال-الغربي	ك	316	77	25	11	4	433
		%	73	17.8	5.8	2.5	0.9	100
	EPT 4: الهضاب العليا- وسط	ك	364	31	3	1	-	399
		%	91.2	7.8	0.8	0.3	-	100
	EPT 5 : الهضاب العليا- شرق	ك	207	58	21	7	2	295
		%	70.2	19.7	7.1	2.4	0.7	100
	EPT 6 : الهضاب العليا- غرب	ك	458	49	10	2	-	519
		%	88.2	9.4	1.9	0.4	-	100
	EPT 7 : الجنوب	ك	502	117	44	17	1	681
		%	73.7	17.2	6.5	2.5	0.1	100
	المجموع	ك	2078	430	146	51	15	2729
		%	76.5	15.8	5.3	1.9	0.5	100
	الكاي تربيع	الدلالة الإحصائية أقل من 5%						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS وقاعدة بيانات MICS4

تشير الأرقام في الجدول 5 إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر الثروة كمتغير تابع وفضاءات البرمجة الإقليمية كمتغير مستقل، فنسبة 76.5% من أفراد العينة ذوي مستوى معيشي فقير جدا، وتختلف هذه النسبة باختلاف فضاءات البرمجة الإقليمية، فتبلغ هذه النسبة أعلى قيمة لها 91.2 % في منطقة الهضاب العليا وسط ثم تتراجع إلى 88.2% في منطقة الهضاب العليا غرب، وتستمر في التراجع لبلغ أدنى قيمة لها بنسبة 53.1% في منطقة الشمال وسط.

4. مناقشة النتائج:

1.4 مناقشة نتائج الفرضية (1):

تشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أن أغلب سكان الريف الذين يمارسون النشاط الزراعي يعانون من الفقر المدقع، كما توجد اختلافات في مستويات المعيشة حسب الجنس والسن والمستوى التعليمي، فالمرأة الريفية التي تمارس النشاط الزراعي أكثر عرضة للفقر من الذكور، كما أن فئة الشباب والمسنين أكثر عرضة للفقر من السكان في الفئة العمرية

(36-59 سنة)، وهذا لأن الزراعة في الجزائر على غرار الدول النامية تعتبر الملاذ الأخير للحصول على فرصة عمل، مما يتوافق مع ما تم الإشارة إليه في تقارير منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، والتي رمت في مجملها إلى إهمال دول العربية للزراعة الأسرية وتركيزهم على الزراعة واسعة النطاق، كما تعاني المرأة الريفية في الدول النامية على غرار الجزائر من أشكال التهميش وعدم المساواة في توزيع الدخل، "فبالرغم من أن النساء تؤدي دورا أساسيا في دعمهن لأسرهن ومجتمعاتهن من أجل تحقيق الأمن الغذائي ودر الدخل وتحسين سبل المعيشة الريفية ودعم الاقتصاد المحلي والعالمي، فالمرأة الريفية تواجه كل يوم وفي شتى أرجاء العالم معوقات هيكلية مستمرة تحول دون تمتعها بحقوقها الإنسانية."[1]. كما يعاني الشباب في المناطق الريفية من البطالة بسبب بعدهم عن أماكن العمل فإما يضطرون للهجرة للمدن للحصول على مناصب شغل أو البقاء في الريف وممارسة الزراعة وهي الملاذ الأخير الذي يفكرون فيه ويعرض نسبة كبيرة منهم للفقر. أما بالنسبة للمسنين فنجد أن أغلبهم أميين، فيتوجهون إلى ممارسة الزراعة الأسرية المعيشية لمواجهة تدني مستوى المعيشة بسبب تدني مستوى المعاش التقاعدي أو بسبب أنهم لم يتمكنوا من الحصول على معاش، وهذا ما يفسر معاناة النسبة الأكبر منهم من الفقر.

وفي هذا السياق ترمي سياسات منظمة الأغذية والزراعة إلى الحد من عدم المساواة بين الجنسين والفئات العمرية في المناطق الريفية وزيادة فرص حصول النساء والشباب على الموارد والأصول والخدمات والتكنولوجيات والفرص الاقتصادية.

2.4. مناقشة نتائج الفرضية (2):

من خلال قراءة النتائج المتوصل إليها في الفرضية الثانية يمكننا القول أنه بالنسبة لأفراد العينة الذين يمارسون نشاط الزراعة الأسرية كمساعدين لأسرهم يجعلهم يحصلون على دخل ضعيف وغير دائم وغير مستقر وهو ما يجعل النسبة الأكبر منهم تعاني من الفقر المدقع وبدرجة أكثر من أفراد العينة الذين يمارسون الزراعة الأسرية في نطاقهم الخاص فهم من يتحكمون في الموارد والنفقات وهم من يقومون بالإشراف على

(1) مركز التدريب الدولي لمنظمة العمل الدولية ومنظمات أخرى، المرأة الريفية والأهداف الإنمائية للألفية، 2011، ص 1.

العمل والتسويق وتسيير الأمور المالية ما يجعلهم أقل عرضة للفقر.

أما بالنسبة لأفراد العينة الذين يعملون في الزراعة غير الأسرية (التجارية) فنجد أن أغلب الفئة التي تعمل كعمال يوميين فقراء جدا وهذا بسبب تدني وعدم استقرار مستوى الدخل الذي يحصلون عليه لقاء عملهم ونجد أن هذه النسبة تتراجع لدى أفراد العينة الذين يعملون في الزراعة كأجراء وهذا بسبب استفادتهم أجر دائم ومن أشكال الضمان الاجتماعي.

فلا يمكن اعتبار المزارعين كفئة متجانسة تحصل على نفس مستويات الإنتاج والدخل ومنه نفس المستوى المعيشي، ومنه يكمن القول أن الدخل المتحصل عليه لقاء ممارسة الزراعة الأسرية لا يلبي حاجياتهم الأساسية لأنه عادة ما يكون ضعيف، خاصة في ظل عدم تسطير الحكومة لسياسات تدعم من خلالها الزراعة الأسرية، فلا يستفيد المزارعون الأسريون الذين يمارسون أنشطتهم الزراعية على مستوى عقار فلاحي لا يحوزون أغلبهم على ملكيته، فالمزارع صاحب ملكية الأرض يحصل على دخل سنوي تقريبا مستقر مقارنة بالمزارع الذين يستغل ارض في الشيوع وهم فئة صغار المزارعين الذين لا يهتمون بالتيار الجمعوي ولا بالتنظيم المهني مما يعرضهم الى مخاطر عدم الحصول على دخل مستقر وامتيازات برامج الحماية الاجتماعية، ولكن رغم هذا يمارسون الزراعة الأسرية المعيشية التي حتما لا تضمن لهم حياة كريمة ولائقة. بالإضافة إلى عدم مقدرتهم على الحصول على أي نوع من الامتيازات الممنوحة من طرف الدولة في إطار مختلف البرامج والسياسات التنموية الوطنية والمحلية بسبب عدم امتلاكهم لوثيقة مهنية "بطاقة الفلاح" التي تمكن المزارع من الحصول على جميع الامتيازات المتاحة من طرف السلطات العمومية. ومنه لا يمكن لهذه الفئة الحصول على دخل مستقر يسمح لهم بحياة لائقة كمنتجين فاعلين يشاركون في تنويع الأنشطة الإنتاجية الفلاحية والاقتصادية والجغرافية على المستوى المحلي.

وفي هذا السياق، حاولت السلطات العمومية إعداد خارطة طريق قطاع الفلاحة والتنمية الريفية (2020-2024) لتدارك النقائص وهيكلة القطاع من خلال الاستمرار في تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي لإرساء أفاق جديدة لتثمين وعصرنة القطاع بالعمل على إشراك الفاعلين على المستوى المحلي لاسيما بتوفير الحماية الاجتماعية للمزارعين الصغار عن طريق آلية الضمان الاجتماعي وضمان مساهمتهم عن طريق تقديم

اشتراكات سنوية الى صندوق الوطني للعمال غير الأجراء وبالمقابل استفادتهم من امتيازات الضمان الاجتماعي والتقاعد والخدمات الصحية.

4.3. مناقشة نتائج الفرضية (3):

تشير نتائج الفرضية الثالثة إلى وجود اختلافات جوهرية في المستويات المعيشية لأفراد العينة حسب فضاءات البرمجة الإقليمية، فالنسبة الأكثر من أفراد العينة الفقراء جدا تتركز في منطقة الهضاب العليا وسط وغرب، وتتراجع هذه النسبة في المناطق الشمالية خاصة منطقة الشمال وسط. فبصفة عامة تعاني المناطق الريفية من تدني مستويات المعيشة للسكان بسبب اعتبار الريف مجرد فضاء مكمل للمدينة لا يستفيد من تنفيذ المشاريع التنموية الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها أن ترفع التحديات وتحسن الأوضاع المعيشية في الريف وتحقق تنمية ريفية، وتفاقم هذه الأوضاع يختلف من منطقة إلى أخرى، فنجدها بدرجة أكثر في مناطق الهضاب العليا خاصة الوسط والغربية، وهذا التفاوت قد يرجع بالأساس إلى أن الأرياف في المناطق الشمالية تتميز بالأراضي الخصبة ذات المردودية الإنتاجية العالية ما يمكنهم من تنويع المنتجات والمحاصيل الزراعية كما أنها قريبة من المدن ما يسهل عملية التسويق وهو ما يساهم في تحسين مستويات المعيشة لهم، أما الأرياف في مناطق الهضاب العليا فتتميز بالأراضي السهبية التي تتميز بأنها غير خصبة وهي مناسبة بدرجة أكثر للرعي كما أنها بعيدة عن المدن، وهو ما يجعل سكان الأرياف في هذه المناطق يعانون بدرجة أكثر من تدني مستويات المعيشة ويعانون من ارتفاع مستويات البطالة.

ولهذا لجأت السلطات العمومية إلى تسطير العديد من السياسات الموجهة لتنمية مناطق الهضاب العليا بما في ذلك برامج قطاعية ومتعددة القطاعات موجهة لتنمية المناطق الريفية التي نص عليها القانون 10-02 المؤرخ في سنة 2010، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم [1]، منها وضع مجموعة مخططات كمخططات تجديد ريفي ومخططات تربة وسهوب ومخططات تنمية بشرية واجتماعية، ووضع مجموعة آليات كالصندوق الخاص للتنمية الاقتصادية لمناطق الهضاب، ونظام للإعفاء من نسب الفائدة

(1) الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 يونيو 2010 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية، العدد 61، الجزائر، 2010، ص ص 1-.128.

بالنسبة للقروض الموجهة لتمويل أنشطة الإقليم. وهذا ما رسخته أحكام قانون ترقية الاستثمار 16-09 المؤرخ سنة 2016 يتعلق بترقية الاستثمار [1] الذي أعطت المزيد من الامتيازات للاستثمار في المناطق الهضاب العليا والجنوب إضافة الى تمتعها بنفس الامتيازات المشتركة المقدمة لباقي مناطق الوطن. وقد تم تعديل القانون السالف الذكر بقانون الاستثمار الجديد المؤرخ سنة 2022[2] ، الذي جاء بنظام جديد يدعى "نظام المناطق"

وهدف قانون المالية 2022[3] إلى تقديم العديد من الإعفاءات الدائمة على الضريبة من الدخل الإجمالي المحققة من الأنشطة الزراعية للمستثمرات التي تقل أو تساوى مساحتها (6) ستة هكتارات بالنسبة للمستثمرات الواقعة في الهضاب العليا والجنوب عكس باقي مناطق الوطن والتي تطبق عليها الضريبية على الدخل الإجمالي المحققة من الأنشطة الزراعية للمستثمرات التي تقدر بـ 2 هكتار ، بمعنى أن هذه الآلية تهدف الى تشجيع الزراعة الأسرية في المناطق التي تعاني من الفقر الريفي خاصة الهضاب العليا ومناطق الجنوب الكبير.

خاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى رصد مدى أهمية الزراعة الأسرية في تحسين المستوى المعيشي لسكان الريف، وهذا للدور المركزي الذي يلعبه سكان الأرياف في الإنتاج والتنمية الريفية، حيث تسعى الجزائر إلى تطوير وتحديث الزراعة الأسرية من خلال وضع العديد من السياسات والاستراتيجيات كتقديم القروض بدون فوائد للفلاحين والإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة لتحسين الأوضاع في المناطق الريفية.

(1) الأمانة العامة للحكومة، قانون 16-09 ، المؤرخ في 3 غشت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، السنة الثالثة والخمسون، الجزائر، 2016، ص 20.

(2) الأمانة العامة للحكومة، قانون 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، السنة التاسعة والخمسون، الجزائر، 2022، ص 9.

(3) الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم 21-16، مؤرخ في 30 ديسمبر 2021، يتضمن قانون المالية لسنة 2022، الجريدة الرسمية، العدد 100، السنة الثامنة والخمسون، الجزائر، 2021، ص ص 2-67.

ورغم كل الجهود المبذولة يعاني المزارع الجزائري خاصة الذين يمارسون الزراعة الأسرية من مجموعة مشاكل على رأسها تدني مستوى المعيشة، حيث توصلنا من خلال نتائج هذا البحث إلى أن 76.5% من سكان الأرياف الذين يمارسون النشاط الزراعي ذوي مستوى معيشي متدني جدا، وتتفاقم هذه النسبة بدرجة أكثر لدى الإناث، ولدى الشباب والمسنين. كما أن سكان الأرياف الذين يمارسون الزراعة كمساعدين لأسرهم يعانون من تدني مستوى المعيشة بشكل أكثر مقارنة بالمزارعين الذين يمارسون الزراعة في الإطار الخاص أي بشكل مستقل.

كما توصلت النتائج حسب فضاءات البرمجة الإقليمية، إلى أن سكان الأرياف الذين يمارسون الزراعة المقيمين في منطقة الهضاب العليا وسط والغربية يعانون بشكل أكثر من تدني مستوى المعيشة حيث بلغت 91.2% في منطقة الهضاب العليا وسط، وتستمر هذه النسبة في التراجع لتبلغ أدنى قيمة لها في مناطق الشمال خاصة الشمال وسط. ومن خلال هذه النتائج يمكننا القول أن العمل على رفع المستوى المعيشي لسكان الأرياف المزارعين من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة وهذا يمكن أن يتحقق من خلال دعم الزراعة الأسرية من خلال العمل على تحقيق الركائز التي وضعتها هيئة الأمم المتحدة في عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية.

المراجع:

المراجع العربية:

أ) المقالات

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، دراسة حول الزراعة الأسرية الصغيرة النطاق في منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال إفريقيا، القاهرة، 2018.

2- مركز التدريب الدولي لمنظمة العمل الدولية والأمانة العامة للمنتدى المعني بقضايا الشعوب الأصلية والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الصحة العالمية، المرأة الريفية والأهداف الإنمائية للألفية، 2011.

ب) التقارير

1- منظمة الأغذية والزراعة، نحو تعزيز المزارع الأسرية، روما، 2015.

ج) النصوص القانونية

1- الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 يونيو 2010 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية، العدد 61، الجزائر، 2010، ص ص 2-128.

2- الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم 16-09، المؤرخ في 3 غشت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، السنة الثالثة والخمسون، الجزائر، 2016، ص ص 24-28.

3- الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، السنة التاسعة والخمسون، الجزائر، 2022، ص ص 5-10.

4- الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم 21-16، مؤرخ في 30 ديسمبر 2021، يتضمن قانون المالية لسنة 2022، الجريدة الرسمية، العدد 100، السنة الثامنة والخمسون، الجزائر، 2021، ص ص 2-67.

د) مو اقع الأنترنت

1- الأمم المتحدة، الفاو: الزراعة الأسرية تطعم العالم وقادرة على تحقيق التنمية الشاملة، على الرابط: https://news.un.org/ar/interview/2020/12/1067712،تاريخ الإطلاع 2022/08/17 على الساعة 18 و50د.

المراجع الأجنبية:

(1) Forum des Chefs d'Entreprises, **étude sur la sécurité alimentaire, synthèse**, 2016.

(2) Le Gouvernement algérien, **Algérie, objectifs du millénaire pour le développement, rapport nationale 2000-2015**, Algérie, 2016.

(3) Ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme Hospitalière, UNFPA, UNICEF, **enquête par grappes à indicateurs multiples (MICS) 2019, Rapport des Résultats de l'Enquête**, Algérie, 2020.